

صندوق الراجحي للصكوك
(مدار من قبل شركة الراجحي المالية)
القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات في صندوق الراجحي للصكوك (مدار من قبل شركة الراجحي المالية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الراجحي للصكوك ("الصندوق") المدار من قبل شركة الراجحي المالية ("مدير الصندوق")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق الراجحي للصكوك
(مدار من قبل شركة الراجحي المالية) - تنمة

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية - تنمة

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ



يوسف عبدالله المبارك
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٢٧)



الرياض : ٢٠ شعبان ١٤٤١ هـ
(١٣ أبريل ٢٠٢٠)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ريال سعودي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ريال سعودي	إيضاح	
			الموجودات
٦٠٧,٤٦٧	٦٢,٠٨٥		رصيد لدى البنك
٦٢,٠٨٠,٣٩٧	١٠٧,٩٤٦,٤٥٨	٥	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٢٨,٦٨٩	٧٨٩,٩٥٣		عمولة خاصة مستحقة
٦٣,١١٦,٥٥٣	١٠٨,٧٩٨,٤٩٦		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٢٨,٠٤٩	٤٨,٨٤٦	٦	أتعاب إدارة مستحقة
٤٥,٥٩١	٤٦,٤٢٤	٧	مصاريف مستحقة الدفع
٧٣,٦٤٠	٩٥,٢٧٠		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٦٣,٠٤٢,٩١٣	١٠٨,٧٠٣,٢٢٦		صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
٦٣,١١٦,٥٥٣	١٠٨,٧٩٨,٤٩٦		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
			الوحدات القابلة للاسترداد المصدرة
٥٩٢,٩٠٢	٩٦٦,٦٥٣		
			صافي قيمة الموجودات العائدة لكل وحدة
١٠٦,٣٣	١١٢,٤٥		

صندوق الراجحي للصكوك

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
			الدخل
			دخل عمولة خاصة
٢,٣٠٣,٠٤٠	٢,٦٤٨,٩٤٣		صافي الربح (الخسارة) غير المحققة عن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٤٦٩,٤٤٢)	١,٧٩١,٢٧٥		صافي الربح (الخسارة) المحققة عن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٤٦١,١٧٣)	٤٣٣,٤٠٦		
١,٣٧٢,٤٢٥	٤,٨٧٣,٦٢٤		إجمالي الدخل
			المصاريف
(٤٤٣,٩٨٣)	(٤٣٩,٠٠٤)	٦	أتعاب إدارة
(٦٢,٩٨٩)	(٦٧,٢٨١)	٨	مصاريف أخرى
(٥٠٦,٩٧٢)	(٥٠٦,٢٨٥)		إجمالي المصاريف
٨٦٥,٤٥٣	٤,٣٦٧,٣٣٩		صافي دخل السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
٨٦٥,٤٥٣	٤,٣٦٧,٣٣٩		إجمالي الدخل الشامل للسنة

صندوق الراجحي للصكوك
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨ ريال سعودي	٢٠١٩ ريال سعودي	
١١٠,٩٠٤,٨٠٢	٦٣,٠٤٢,٩١٣	حقوق الملكية في بداية السنة
٨٦٥,٤٥٣	٤,٣٦٧,٣٣٩	صافي دخل السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٨٦٥,٤٥٣	٤,٣٦٧,٣٣٩	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٩,٥٥٧,٢٢٤ (٥٨,٢٨٤,٥٦٦)	٧٦,٦٣٥,٢٨٨ (٣٥,٣٤٢,٣١٤)	وحدات مصدره خلال السنة وحدات مستردة خلال السنة
٦٣,٠٤٢,٩١٣	١٠٨,٧٠٣,٢٢٦	حقوق الملكية في نهاية السنة
وحدات	وحدات	
		معاملات الوحدات القابلة للاسترداد
		فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال السنة:
١,٠٥٥,١٧٢	٥٩٢,٩٠٢	الوحدات في بداية السنة
٩٠,٥٥٨ (٥٥٢,٨٢٨)	٦٩٥,٧٤٥ (٣٢١,٩٩٤)	وحدات مصدره خلال السنة وحدات مستردة خلال السنة
(٤٦٢,٢٧٠)	٣٧٣,٧٥١	صافي الزيادة (النقص) في الوحدات
٥٩٢,٩٠٢	٩٦٦,٦٥٣	الوحدات في نهاية السنة

صندوق الراجحي للصكوك

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٨٦٥,٤٥٣	٤,٣٦٧,٣٣٩	الأنشطة التشغيلية صافي دخل السنة
٤٦١,١٧٣	(١,٧٩١,٢٧٥)	التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: الحركة في (الربح) الخسائر غير المحققة عن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٤,٤٨١,٤٧٨	(٤٤,٠٧٤,٧٨٦)	تعديلات رأس المال العامل: (الزيادة) النقص في الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٢٧,٣٧٨	(٣٦١,٢٦٤)	(الزيادة) النقص في العمولة الخاصة المستحقة
١٠,٠٦٥	٢٠,٧٩٧	الزيادة في أتعاب الإدارة المستحقة
(٢٤,٠٤٢)	٨٣٣	الزيادة (النقص) في المصاريف المستحقة
٤٦,٠٢١,٥٠٥	(٤١,٨٣٨,٣٥٦)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
٩,٥٥٧,٢٢٤	٧٦,٦٣٥,٢٨٨	الأنشطة التمويلية
(٥٨,٢٨٤,٥٦٦)	(٣٥,٣٤٢,٣١٤)	متحصلات من الوحدات المصدرة سداد الوحدات المستردة
(٤٨,٧٢٧,٣٤٢)	٤١,٢٩٢,٩٧٤	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(٢,٧٠٥,٨٣٧)	(٥٤٥,٣٨٢)	صافي النقص في الرصيد لدى البنك
٣,٣١٣,٣٠٤	٦٠٧,٤٦٧	الرصيد لدى البنك في بداية السنة
٦٠٧,٤٦٧	٦٢,٠٨٥	الرصيد لدى البنك في نهاية السنة
٢,٥٣٠,٤١٨	٢,٢٨٧,٦٧٩	التدفقات النقدية التشغيلية من العمولة الخاصة: عمولة خاصة مستلمة

١- التكوين والأنشطة

إن صندوق الراجحي للصكوك ("الصندوق")، هو صندوق استثماري غير محدد المدة، أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الراجحي المالية ("مدير الصندوق")، شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف")، والمستثمرين ("مالكي الوحدات") في الصندوق. إن عنوان مدير الصندوق كما يلي:

شركة الراجحي المالية، الإدارة العامة
٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج
صندوق البريد ٢٧٤٣ الرمز البريدي ١٢٢٦٣
المملكة العربية السعودية

إن الصندوق مصمم للحصول على دخل مستمر مع إمكانية تنمية رأس المال على المدى المتوسط والطويل الأجل وذلك باستخدام أدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتكون من الصكوك، وإيداعات المرابحة بالبضائع، والاستثمارات في الحسابات الإسلامية، والمنتجات المركبة الاستثمارية وصناديق المضاربة بالبضائع.

تم تأسيس الصندوق بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٣٥ هـ (الموافق ٢٣ يونيو ٢٠١٤) بموجب موافقة هيئة السوق المالية، وبدأ عملياته بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٤٣٥ هـ (الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠١٤).

قام الصندوق بتعيين شركة البلاد المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ وإداري. يتم دفع أتعاب الحفظ وخدمات الإداري من قبل الصندوق.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع مؤسسات أخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات التسجيل أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

وبناء على المعلومات التاريخية، يتم استرداد ما بين ٤٠% إلى ٦٠% من وحدات الصندوق على مدار السنة.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق لللائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦) واعتباراً من ٦ صفر ١٤٣٨ هـ (الموافق ٦ نوفمبر ٢٠١٦) لللائحة صناديق الاستثمار الجديدة ("اللائحة المعدلة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٣٧ هـ (الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٦)، والتي تنص على الأمور التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

١-٣ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها جميعاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

٢-٣ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية للصندوق. كما تم تقريب كافة الأرقام المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المطبقة من قبل الصندوق عند إعداد قوائمه المالية:

النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي من النقد في الصندوق والودائع البنكية قصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة والتي تخضع إلى مخاطر غير جوهرية بشأن التغيرات في القيمة وفترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

إن الاستثمارات قصيرة الأجل غير المقتناة لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وحسابات الهامش المقيدة لا تعتبر نقدية وشبه نقدية.

ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من الأرصدة لدى البنوك.

الأدوات المالية

(١) التصنيف

طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية ومطلوباته المالية عند الإثبات الأولي لها إلى فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية المبينة أدناه.

وعند تطبيق هذا التصنيف، يتم اعتبار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مقتناه لأغراض المتاجرة إذا:

- تم الاستحواذ عليها أو تكبدها بشكل رئيسي لغرض بيعها أو إعادة شرائها على المدى القريب، أو
- كانت عند الإثبات الأولي لها جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد بشأنها دليل على آخر نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير، أو
- كانت عبارة عن أداة مشتقة (فيما عدا المشتقات التي تمثل عقد ضمان مالي، أو الأداة المالية المخصصة كأداة تغطية فعالة)

الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية إما كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من:

◀ نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات المالية.

◀ خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة في حالة اقتنائها ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.
- الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا:
(أ) لم ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، أو
(ب) لم يكن الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية والبيع معاً، أو
(ج) تم تخصيص الأصل، عند الإثبات الأولي، بشكل غير قابل للإلغاء كأصل مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات والذي قد ينشأ خلاف ذلك عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
- تتضمن استثمارات الصندوق استثمارات في أدوات مالية لصناديق استثمارية تم الاستحواذ عليها بصورة رئيسية لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر.

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

- المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة انطباق تعريف الاقتناء لأغراض المتاجرة عليها. لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإثبات

يقوم الصندوق بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية – التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) – بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل.

(٣) القياس الأولي

يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم إثبات كافة تكاليف المعاملات الخاصة بتلك الأدوات مباشرةً في الربح أو الخسارة.

يتم في الأصل قياس الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة لها زائداً أي تكاليف عرضية متعلقة مباشرةً بعملية الاستحواذ أو الإصدار.

(٤) القياس اللاحق

بعد القياس الأولي، يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية، المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك في قائمة الدخل الشامل. ويتم إثبات دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المحققة أو المدفوعة عن هذه الأدوات بصورة مستقلة كدخل أو مصروف عمولة خاصة ودخل أو مصروف توزيعات أرباح في قائمة الدخل الشامل.

(٥) التوقف عن إثبات الأدوات المالية

يتم بصورة رئيسية التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يتم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية.

وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

يتوقف الصندوق عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

٦) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية ما لم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٧) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق، على أساس مستقبلي، بإجراء تقويم لخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة، ويتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً وعلى مدى العمر. تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التعثر بشأن أداة مالية ما خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. لكن عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغيير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٩).

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المحاسبة بتاريخ التداول

يتم إثبات / التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات (قانونية أو متوقعة) على الصندوق ناتجة عن أحداث سابقة، وأن تكاليف سداد الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق به. وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائماً، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

وفي الحالات التي من المتوقع فيها استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية مخصص ما من طرف آخر، فإنه يتم إثبات المبلغ المستحق القبض كأصل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً وأنه من الممكن قياس ذلك المبلغ.

المصاريف المستحقة الدفع

يتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ الواجبة الدفع مستقبلاً لقاء الخدمات المستلمة، سواءً قدمت بها فواتير من الموردين أم لا. ويتم إثباتها في الأصل بالقيمة العادلة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرياً على أساس الربح أو الخسارة أو التغيير في صافي الموجودات المثبت أو التغيير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرياً على أساس الربح أو الخسارة أو التغيير في صافي الموجودات المثبت أو التغيير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية.

لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٣- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أتعاب الإدارة

يتم إثبات أتعاب إدارة الصندوق على أساس مبدأ الاستحقاق وتحمل على قائمة الدخل الشامل. يتم تحميل أتعاب إدارة الصندوق وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع مدير الصندوق وكما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

دخل العمولة الخاصة

يتم اثبات دخل العمولة الخاصة، بما في ذلك دخل العمولة من الموجودات المالية غير المشنقة المقاسة إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، في قائمة الدخل الشامل وذلك باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. ويمثل معدل العمولة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية (أو لفترة أقصر، حيثما كان ذلك ملائماً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الإثبات الأولي. وعند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمراعاة كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

صافي الربح أو الخسارة عن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمثل صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المكتتاة لأغراض المتاجرة أو المصنفة عند الإثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك باستثناء العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح والمصاريف.

تمثل الأرباح والخسائر غير المحققة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للسنة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للفترة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية. يتم احتساب الأرباح والخسائر المحققة عن عمليات استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة تكلفة المتوسط المرجح. وتمثل تلك الأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية الأصلية للأداة المالية ومبلغ الاستبعاد أو المدفوعات أو المقبوضات النقدية التي تمت بشأن عقود المشتقات (باستثناء المدفوعات أو المقبوضات بشأن حسابات الهامش على الضمانات لقاء تلك الأدوات المالية).

العملات الأجنبية

تحول المعاملات بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

ويعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية.

تدرج فروقات إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي خسارة تحويل عملات أجنبية.

المصاريف

يتم قياس وإثبات المصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق خلال السنة التي يتم تكبدها فيها.

الزكاة وضريبة الدخل

إن الزكاة وضريبة الدخل من مسؤولية مالكي الوحدات ولا يجب لهما مخصص في هذه القوائم المالية.

٣-٤ المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات

هناك العديد من المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المطبقة لأول مرة في ٢٠١٩، لكن ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

٣-٥ المعايير الصادرة وغير سارية المفعول بعد

هناك العديد من التعديلات والتفسيرات الصادرة وغير السارية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. ويعتقد مجلس إدارة الصندوق أنه لن يكون لهذه التعديلات والتفسيرات أي أثر على القوائم المالية للصندوق. يعترزم الصندوق تطبيق هذه التعديلات والتفسيرات، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها.

٤- الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، استخدام الأحكام والتقديرية والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرية والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرية والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكيد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة بتاريخ إعداد القوائم المالية على أساس السعر المتداول لها (متوسط سعر العرض والطلب)، بدون أي خصم لقاء تكاليف المعاملات.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٩).

٥- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي ملخصاً بمكونات محفظة الاستثمارات في آخر يوم تقويم للسنة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الأرباح غير المحققة	القيمة السوقية	التكلفة	النسبة المئوية للقيمة السوقية	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
٩٠٦,٧٨١	٨٢,٣٠٥,٣٤٩	٨١,٣٩٨,٥٦٨	٧٦,٢٥	استثمارات في الصكوك
١٧٧,٥٢٥	١٤,٦٣٣,٢٣٦	١٤,٤٥٥,٧١١	١٣,٥٦	صندوق الراجحي للمضاربة بالبيضائع - الريال السعودي
٥٤,٩٢٢	٨,٩٥٤,٩٢٢	٨,٩٠٠,٠٠٠	٨,٣٠	استثمارات في صندوق الانماء للسيولة
٣٠,٢٦٦	٢,٠٥٢,٩٥١	٢,٠٢٢,٦٨٥	١,٨٩	صندوق الراجحي للمضاربة بالبيضائع - الدولار الأمريكي
١,١٦٩,٤٩٤	١٠٧,٩٤٦,٤٥٨	١٠٦,٧٧٦,٩٦٤	١٠٠,٠٠	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الأرباح غير المحققة	القيمة السوقية	التكلفة	النسبة المئوية للقيمة السوقية	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
(٩١٧,٨٤٩)	٤٦,٩٢٤,٠٢٦	٤٧,٨٤١,٨٧٥	٧٥,٥٨	استثمارات في الصكوك
١٥٧,٢٨٤	١٠,٦٤٣,١٣٤	١٠,٤٨٥,٨٥٠	١٧,١٥	صندوق الراجحي للمضاربة بالبيضائع - الريال السعودي
١٣٨,٧٨٤	٤,٥١٣,٢٣٧	٤,٣٧٤,٤٥٣	٧,٢٧	صندوق الراجحي للمضاربة بالبيضائع - الدولار الأمريكي
(٦٢١,٧٨١)	٦٢,٠٨٠,٣٩٧	٦٢,٧٠٢,١٧٨	١٠٠,٠٠	الإجمالي

٥- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

فيما يلي ملخصاً بمكونات الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ريال سعودي	تاريخ الاستحقاق	
١١,٩١٦,٠٠٠	٨ يونيو ٢٠٢٠	صكوك اسمنت نجران
١١,٠٨٣,٠٦٥	١٧ سبتمبر ٢٠٢٤	صكوك الشارقة
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ يوليو ٢٠٢٢	صكوك بحري
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢ يونيو ٢٠٢٦	صكوك بنك الجزيرة
٩,٩٢٥,٣٤٤	١٥ سبتمبر ٢٠٢٦	صكوك إعمار
٧,٧٤٨,٦٥١	٣١ أكتوبر ٢٠٢٥	صكوك عمان
٧,٠٥١,٥٢٣	٢١ فبراير ٢٠٢٤	صكوك ايكويت
٤,٠٠٠,٠٠٠	١٦ سبتمبر ٢٠٢٢	صكوك المراعي
٤,٠٠٠,٠٠٠	١٦ سبتمبر ٢٠٢٢	صكوك صافولا
٣,٤٢٨,٩٦٦	٩ يوليو ٢٠٢٦	صكوك عمان
٣,١٥١,٨٠٠	١ يونيو ٢٠٢٤	صكوك المراعي
٨٢,٣٠٥,٣٤٩		

فيما يلي ملخصاً بمكونات الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ريال سعودي	تاريخ الاستحقاق	
١١,٧٦٠,٠٠٠	٨ يونيو ٢٠	صكوك اسمنت نجران
٩,٨٠٠,٠٠٠	٣٠ يوليو ٢٢	صكوك بحري
٥,٥٢٧,٦٣١	٢١ فبراير ٢٤	صكوك ايكويت
٥,٥٠٠,٠٠٠	٢ يونيو ٢٦	صكوك بنك الجزيرة
٥,٠٠٠,٠٠٠	١٧ نوفمبر ١٩	صكوك الشركة المتقدمة
٣,٩٨٠,٠٠٠	١٦ سبتمبر ٢٢	صكوك المراعي
٣,٣٢٧,٩٥٣	١٧ سبتمبر ٢٤	صكوك حكومة الشارقة
٢,٠٢٨,٤٤٢	١٥ سبتمبر ٢٦	صكوك إعمار
٤٦,٩٢٤,٠٢٦		

يبلغ متوسط معدل العمولة الخاصة الفعلي لهذه الأدوات ٤,١٠% (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣,٤٨%).

٦- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

(أ) المعاملات والأرصدة مع مدير الصندوق

يتعامل الصندوق خلال دورة أعماله العادية مع مدير الصندوق والبنك.

يدفع الصندوق أتعاب إدارة بحد أقصى قدره ٥,٠٪ سنوياً، ويتم احتسابها على صافي قيمة موجودات الصندوق بتاريخ كل يوم تقويم. إضافة إلى ذلك، يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب بحد أقصى ٢٥,٠٪ سنوياً من متوسط صافي الموجودات للوفاء بالمصاريف الأخرى للصندوق.

تمثل أتعاب الإدارة وقدرها ٤٣٩,٠٠٤ ريال سعودي (٢٠١٨: ٤٤٣,٩٨٣ ريال سعودي) الظاهرة في قائمة الدخل الشامل الأتعاب المحملة من قبل مدير الصندوق خلال السنة كما هو مبين أعلاه.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تُستحق أتعاب إدارة قدرها ٤٨,٨٤٦ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢٨,٠٤٩ ريال سعودي) إلى مدير الصندوق.

تشتمل الوحدات المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على لا شيء مملوكة من قبل موظفي مدير الصندوق (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: لا شيء).

تشمل الوحدات المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على ٤٨,٢٨٨ وحدة مملوكة من قبل مدير الصندوق (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٨,٢٨٨).

وفي نهاية السنة، بلغ الرصيد لدى البنك ٥٦,٠٩٦ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٥٠٢,٣٧٦ ريال سعودي).

(ب) المعاملات مع مجلس الإدارة

يستحق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مكافأة يتم تحديدها وفقاً لشروط وأحكام الصندوق نظير خدماتهم المتعلقة بحضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات الصندوق. تبلغ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة حالياً ٥,٠٠٠ ريال سعودي لكل اجتماع وذلك بواقع اجتماعين سنوياً كحد أقصى لكل عضو مجلس إدارة ويتم دفعها بالتساوي من قبل كافة الصناديق الخاضعة لإشراف مجلس الإدارة.

تم تحميل أتعاب مجلس إدارة قدرها لا شيء ريال سعودي (٢٠١٨: ٢٣٦ ريال سعودي) خلال السنة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تُستحق أتعاب مجلس إدارة قدرها لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢٣٦ ريال سعودي) إلى مجلس إدارة الصندوق.

٧- المصاريف المستحقة الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٣٦,٧٥٠	٣٦,٧٥٠	أتعاب مراجعة مستحقة
٨,٨٤١	٩,٦٧٤	مصاريف مستحقة أخرى
٤٥,٥٩١	٤٦,٤٢٤	

صندوق الراجحي للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨- المصاريف الأخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٣٦,٧٥٠	٣٦,٧٥٠	أتعاب مراجعة
١٢,٢٥٢	١٦,٩٥٠	أتعاب حفظ
١٣,٩٨٧	٢٤,٩٠٦	مصاريف أخرى
٦٢,٩٨٩	٧٨,٦٠٦	

٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

لدى الصندوق فقط استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. تصنف كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسيلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل للموجودات والمطلوبات حسب الفترة المتوقع فيها استردادها أو سدادها، على التوالي:

الإجمالي	بعد ١٢ شهر	خلال ١٢ شهر	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
			الموجودات
٦٢,٠٨٥	-	٦٢,٠٨٥	رصيد لدى البنك
١٠٧,٩٤٦,٤٥٨	٧٠,٣٨٩,٣٤٩	٣٧,٥٥٧,١٠٩	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٧٨٩,٩٥٣	-	٧٨٩,٩٥٣	عمولة خاصة مستحقة
١٠٨,٧٩٨,٤٩٦	٧٠,٣٨٩,٣٤٩	٣٨,٤٠٩,١٤٧	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٤٨,٨٤٦	-	٤٨,٨٤٦	أتعاب إدارة مستحقة
٤٦,٤٢٤	-	٤٦,٤٢٤	مصاريف مستحقة الدفع
٩٥,٢٧٠	-	٩٥,٢٧٠	إجمالي المطلوبات
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
			الموجودات
٦٠٧,٤٦٧	-	٦٠٧,٤٦٧	رصيد لدى البنك
٦٢,٠٨٠,٣٩٧	٤١,٩٢٤,٠٢٦	٢٠,١٥٦,٣٧١	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٢٨,٦٨٩	-	٤٢٨,٦٨٩	عمولة خاصة مستحقة
٦٣,١١٦,٥٥٣	٤١,٩٢٤,٠٢٦	٢١,١٩٢,٥٢٧	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٢٨,٠٤٩	-	٢٨,٠٤٩	أتعاب إدارة مستحقة
٤٥,٥٩١	-	٤٥,٥٩١	مصاريف مستحقة الدفع
٧٣,٦٤٠	-	٧٣,٦٤٠	إجمالي المطلوبات

١١ - إدارة المخاطر المالية

مقدمة

يتمثل هدف الصندوق من إدارة المخاطر في تحقيق وحماية القيمة لمالكي الوحدات. تتعرض أنشطة الصندوق للمخاطر ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد المستمر للمخاطر والقياس والمراقبة وتخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر مهمة لاستمرار ربحية الصندوق. يتعرض الصندوق لمخاطر السوق (التي تشمل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار العملات الخاصة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناتجة عن الأدوات المالية التي يمتلكها.

إدارة المخاطر

يقع على عاتق مدير الاستثمار في الصندوق مسؤولية تحديد المخاطر والسيطرة عليها. يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على مدير الاستثمار، وهو المسؤول النهائي عن إدارة المخاطر العامة للصندوق.

نظام قياس المخاطر وإعداد التقارير بشأنها

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها بصورة رئيسية وفقاً للحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. وتعكس تلك الحدود استراتيجية العمل، بما في ذلك المخاطر التي من الممكن قبولها من قبل الصندوق، وبيئة السوق الخاصة بالصندوق. إضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بمراقبة وقياس المخاطر العامة المتعلقة بإجمالي التعرضات للمخاطر عبر كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

التقليل من المخاطر

يوجد لدى الصندوق إرشادات بشأن الاستثمار توضح استراتيجية العمل العامة الخاصة به وتحمله للمخاطر وفلسفة إدارة المخاطر بوجه عام.

مخاطر التركزات

تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة أو منطقة جغرافية محددة. تنشأ تركزات المخاطر عند إبرام عدد من العقود أو الأدوات المالية مع نفس الطرف المقابل أو عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات عمل مماثلة أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية أو وجود خصائص اقتصادية مماثلة لديهم قد تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. قد تنشأ تركزات مخاطر السيولة عن شروط السداد المتعلقة بالمطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات القروض أو الاعتماد على سوق معينة يتم فيها بيع الموجودات السائلة. وقد تنشأ تركزات مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق صافي مركز مالي مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو صافي إجمالي مراكز مفتوحة بعدة عملات تميل إلى الحركة معاً.

ولتفادي التركز المفرط للمخاطر، تتضمن السياسات والإجراءات الخاصة بالصندوق بعض الإرشادات التي تركز على الإبقاء على محفظة متنوعة. يتعين على مدير الصندوق الحد من التعرض للمخاطر وذلك لإدارة التركزات المفرطة للمخاطر عند نشأتها. يبين الإيضاح (٥) حول القوائم المالية تحليل تركزات الصندوق للمحفظة الاستثمارية.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي. تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الصندوق بشأن بنود قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ريال سعودي	ريال سعودي
٦٢,٠٨٥	٦٠٧,٤٦٧

رصيد لدى البنك

يتوقع استلام كافة العملات الخاصة المستحقة خلال ستة أشهر أو أقل. قامت الإدارة بإجراء تقويم خسارة الانخفاض المتوقعة وبناء على هذا التقويم، يتم تصنيف الرصيد ضمن المرحلة ١ خلال السنة الحالية والسابقة على التوالي، كما كان مخصص الانخفاض في قيمة دخل العمولة خاصة المستحقة غير جوهري.

١١ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة المخاطر الناتجة عن الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات المصاحبة للمطلوبات المالية، التي تتم تسويتها نقداً أو على شكل موجودات مالية أخرى.

تنص شروط وأحكام الصندوق على شروط الاشتراك في الوحدات واستردادها، وعليه يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة والتأكد من توفر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات عند نشوئها.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصصة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تأثير التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار تحويل العملات الأجنبية، وأسعار العملات الخاصة على دخل الصندوق أو القيمة العادلة للأدوات المالية الخاصة به.

تتماشى استراتيجية الصندوق في إدارة مخاطر السوق مع الهدف الاستثماري للصندوق وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. تتم إدارة مخاطر السوق الخاصة بالصندوق بصورة منتظمة من قبل مدير الصندوق وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة. ويتم مراقبة مراكز السوق الخاصة بالصندوق بصورة منتظمة من قبل مدير الصندوق.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. يعتبر الصندوق الريال السعودي العملة الوظيفية له. إن الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق مسجلة بالريال السعودي ولا يتعرض الصندوق لمخاطر عملات هامة.

مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تمثل مخاطر أسعار العمولات الخاصة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار العمولات الخاصة بالسائدة في السوق. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العمولات ومخاطر مستقبلية بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة بما في ذلك استثماراته في الصكوك.

يوضح الجدول التالي الأثر على ربح أو خسارة الصندوق للسنة نتيجة التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار العمولات، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هناك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

التغير في أسعار العمولات		الأثر على الربح أو الخسارة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١٠,٧٩٤,٦٤٦	٦,٢٠٨,٠٤٠	الزيادة بواقع ١%
(١٠,٧٩٤,٦٤٦)	(٦,٢٠٨,٠٤٠)	النقص بواقع ١%

١٢ - آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم تقويم للسنة هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).

١٣- الأحداث اللاحقة

إن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) لا يزال في تطور وازدياد. ولذلك، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ الآن بحجم ومدى الأثر الكامل الناتج عن ذلك على الأعمال التجارية والاقتصادية.

ولا يزال من غير المؤكد تحديد حجم ومدى تلك الآثار ويتوقف ذلك على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل دقيق في الوقت الحالي، مثل معدل انتقال الفيروس وحجم ومدى فعالية الإجراءات المتخذة بهدف احتوائه. وفي ضوء عدم التأكد حاليًا من الأثر الاقتصادي، فإنه من غير الممكن إجراء تقدير موثوق به للأثر الناتج عن ذلك بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية.

إن هذه التطورات قد تؤثر على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي للصندوق.

١٤- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل إدارة الصندوق بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٤١ هـ (الموافق ١٣ ابريل ٢٠٢٠).